



الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/276

4 April 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الثالثة والأربعون

البنود ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ (د) و ٦٤ (هـ)

و ٦٤ (و) و ٦٤ (ج) و ٦٧ (ط) و ٦٧ (ك)

و ٧١ و ٧٢ (١) و ٧٢ (ب) و ٧٣ مــــن

القائمة الأولى*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجيتخفيض الميزانيات العسكريةالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)نزع السلاح العامل الكامل : نزع السلاح التقليدينزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح النووينزع السلاح العام الكامل : معلومات موضوعية عنمسائل عسكريةنزع السلاح العام الكامل : الأسلحة البحرية ونزع السلاحاستعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدهاالجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : عدماستعمال الأسلحة النووية ومنع نشوب حرب نوويةاستعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدهاالجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : منعنشوب حرب نووية

تقرير الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي :

الحاجة إلى إجراء حوار مياسي مثير لتحسين
الحالة الدولية

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي :

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة
والنصين المرفقين للبلاغ والنداء ، الصادرين عن لجنة وزراء خارجية الدول اطراف في
معاهدة وارسو في اجتماعها المعقود في صوفيا في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (المرفقان
الاول والثاني على التوالي) بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار
البنود ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ (د) و ٦٤ (هـ) و ٦٤ (و) و ٦٤ (ج) و ٦٧ (ط) و ٦٧ (ك)
و ٧١ و ٧٣ (١) و ٧٣ (ب) و ٧٣ من القائمة الاولى .

(توقيع) الكماندر ستريشوف

النائب الاول لوزير الخارجية

الممثل الدائم

المرفق الاول

البلاغ المادر عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو

عقدت لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو للمداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة ، دورة عادية في صوفيا ، في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وحضر الدورة السيد ب . ملادينوف ، وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، والسيد ب . فاركوني ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية الهنغارية ، والسيد ١ . فيشر ، وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسيد م . اجيخوفسكي ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية البولندية ، والسيد ل . توتو ، وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ، والسيد ل . آ . شغردنادزه ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسيد ب . خنيوبك ، وزير خارجية الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية .

١ - واستعرض المشتركون في الدورة مجموعة واسعة التنوع من القضايا الدولية ، ولاسيما الاوروبية ، وناقشوا المهام ذات الاولوية اللازمة لتشجيع وتعزيز الاتجاهات المواتية في الشؤون الدولية . ولاحظ الوزراء أن الحالة في أوروبا والعالم ، ككل ، لا تزال معقدة ومتناقضة نوعا ما ، وأكدوا الحاجة الملحة للسير قدما بعملية نزع السلاح وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف . وأوضحوا أهمية إمتناع جميع الدول عن القيام بأي أعمال يكون من شأنها عرقلة هذه العملية . ويجب ألا تسمح الدول بحدوث حالة يسير فيها نزع السلاح في اتجاه ، بينما يجري إذكاء سباق التسلح في الاتجاه الآخر .

واعتمد الوزراء نداء موجه إلى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وإلى جميع البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٢ - ودعا المشتركون في الدورة إلى التصديق على نحو أسرع على المعاهدة المعلقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن إزالة قذائفهما

المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والتي تم الاعتراف بها على نطاق واسع بوصفها حدثا تاريخيا .

وينظر المشاركون إلى تلك المعاهدة باعتبارها مجرد خطوة أولى ينبغي أن تتبعها اتفاقات جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وإزالة الأسلحة النووية والكيميائية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل ، وتخفيض القواك المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، والحد من النفقات العسكرية وحل قضايا الأمن ونزع السلاح الأخرى .

وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن إبرام اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض ٥٠ في المائة من أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية ، مع التقييد بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بالصورة التي وقعت بها في عام ١٩٧٢ ، دون الانسحاب منه خلال فترة يتم الاتفاق عليها سيكون بمثابة خطوة رئيسية في مجال نزع السلاح . وقدم وزير الخارجية السوفياتي [أ . شفرندادزه تقريراً مرحلياً عن المفاوضات السوفياتية - الأمريكية في جنيف بشأن الأسلحة النووية وأسلحة الفضاء الخارجي وعن الاتصالات الأخرى مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذه القضايا . وحظي الموقف السوفياتي بالتأييد التام .

وشدد المشاركون في الدورة على ضرورة رفض نوايا "التعويض" ، بأي طريقة كانت ، عن الأسلحة النووية موضوع الإزالة بموجب معاهدة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى .

والدول المُمثلة في الدورة تنظر إلى سحب الاتحاد السوفياتي للقذائف OTR-22 من الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا بموافقتها حتى قبل بدء نفاذ معاهدة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، بوصفه مبادرة تنم عن حسن النية في عملية نزع السلاح النووي .

٣ - وأجرى الوزراء تبادلاً شاملاً للآراء بشأن قضايا نزع السلاح وتعزيز الأمن والثقة وتشجيع التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل في أوروبا . وأعربوا عن استعداد حكوماتهم لتوسيع نطاق الحوار البناء مع البلدان الأخرى تحقيقاً لهذا الهدف .

وأكد المشاركون في الدورة إن حرمة حدود ما بعد الحرب في أوروبا ، واحترام الواقع الاقليمي - والسياسي القائم ، وسيادة الدول وملامتها الاقليمية والتفديد بدقة بمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما ، هي متطلبات أساسية لضمان استقرار السلم والامن في القارة . ومن شأن أي محاولات تبذل لإلقاء الشك على تلك الحقائق واستقرارها أن تقابل دائما بالرفض ببالغ الحزم . وأوضحوا أيضا أن أنشطة القوى الانتقامية وتشجيع الانتقام في أي مكان يتعارضان مع مصالح الانفراج والامن ، ومع المعاهدات والاتفاقات التي عقدت في السبعينات ومع وثيقة هلسنكي الختامية .

٤ - وأعرب المشاركون في الدورة عن عزم بلدانهم الوطيد على السعي جاهدة إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا من المحيط الاطلسي إلى جبال الأورال وإلى بدء المفاوضات المعنية على الفور . ومن أجل الحد من خطر الهجوم المباغت ، يجب إيلاء اهتمام خاص لتخفيض الأنواع من الأسلحة التي تشكل جوهر القوة الهجومية للقوات المسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية التجميعية . إن أوجه عدم التناظر والاختلال التي نشأت على مدى السنين في مجال الأسلحة التقليدية في أوروبا يمكن تداركها على أساس متبادل عن طريق إجراء تخفيضات من جانب الطرف الذي يكون قد حاز قصب السبق في نوع معين من الأسلحة ، مما سيتفق مع مبادئ المساواة وتساوي الدول في الامن ومع مصالح جميع البلدان الأوروبية . كما يجب أن تتخذ جميع الخطوات على أساس تبادل البيانات اللازمة مع توفير مراقبة وتحقيق فعالين .

وينبغي أن تتناول المفاوضات القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والعشاد العسكري ، بما في ذلك الوسائل المزدوجة القدرة دون كونها النووي . أما فيما يتعلق بالمكون النووي ذاته ، فيمكن أن يصبح موضوع مفاوضات مستقلة ولا ينبغي إرجاؤها إلى أجل غير محدد . والدول الأطراف في معاهدة وارسو لا تزال على استعداد كما كانت من قبل لإجراء تلك المفاوضات جنباً إلى جنب مع المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية . وهي تعيد تأكيد هدفها المعلن - وهو إزالة الأسلحة النووية التجميعية في أوروبا تماما .

٥ - وقام المشاركون في الدورة بتحليل النتائج التي تحققت في اجتماع فيينا للمتابعة ، ولاحظوا أن هذا المحفل قد أوشك على الوصول إلى نقطة تحول ذات شأن لاتخاذ قرارات سياسية تعمل على زيادة تعزيز الامن والتعاون في أوروبا .

وأعربت الدول الأطراف في معاهدة وارسو عن تصميمها على أن تكفل أن يُتسَّوَج اجتماع فيينا باتفاقات يكون من شأنها أن تؤدي بناء على جميع مبادئ وأحكام وثيقة هلسنكي الختامية ، إلى الارتقاء بعملية عموم أوروبا في جميع المجالات إلى مستوى جديد من حيث النوعية ، عن طريق تشجيع إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح الحقيقي في أوروبا ، مما يسمح بالتوصل إلى تدابير أكثر أهمية وفعالية من أجل تعزيز الثقة والأمن ، ويوفر زخما قويا للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني ، وللملاقات في الميدان الثقافي وغيره من الميادين الإنسانية ، وتهيئة مناخ للفهم والاحترام المتبادلين .

وتؤيد البلدان الممثلة في الدورة تكثيف أعمال اجتماع فيينا في جميع المجالات . وهي على استعداد من جانبها لأن تيسر بجميع الوسائل أن تعد على الفور وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة لذلك الاجتماع .

وأكد الوزراء الاقتراح الرامي إلى اختتام اجتماع فيينا على مستوى وزراء خارجية الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، مما يتيح للوزراء الفرصة لتبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة بتكثيف عملية عموم أوروبا وبدء المفاوضات في المحافل ذات الصلة بشأن تعزيز الثقة والأمن وتخفيف القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

إن مصالح جميع الدول الأوروبية ستتكفل بقيام أوروبا غير قابلة للتقسيم يسود فيها السلم والتعاون ، وجمع القارة "تحت سقف واحد" يسود فيه جو من علاقات حسن الجوار والثقة .

ودعا الوزراء مرة أخرى إلى حل تحالفي شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو في آن واحد ، والقيام كخطوة أولى ، بتمضية منظماتها العسكرية وذلك تأكيداً لموقف حكوماتهم فيما يتعلق بضرورة التغلب على تقسيم أوروبا إلى كتلتين عسكريتين متناوئتين .

٦ - ولاحظ الوزراء أن التطورات التي حدثت مؤخراً في مجال نزع السلاح النووي تهيئ شروطاً أكثر مواتاة لاتخاذ تدابير ، ترمي إلى الحد من المواجهة العسكرية ، وتعزيز الثقة والأمن على المستوى الإقليمي الأوروبي . وفي هذا الصدد أكدوا أهمية تنفيذ المقترحات التي تقدمت بها حكوماتهم منفردة أو مجتمعة .

وأعربت الدول الممثلة في الدورة عن تأييدها التام وأكدت استعدادها لوضع ما يلي موضع التنفيذ .

- اقتراحات جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في البلقان ، وتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدان تلك المنطقة ؛

- اقتراحات الجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية الداعية إلى إنشاء شريط خال من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى ؛

- الخطة التي تقدمت بها بولندا لتخفيض الأسلحة وزيادة الثقة في أوروبا الوسطى ، مما يسهم إلى حد كبير في تقليل خطر الهجوم المباغت ، وتشجيع عملية نزع السلاح وتعزيز الثقة في القارة ؛

- المبادرة الشاملة الأخيرة التي تقدمت بها الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية لإنشاء منطقة للثقة والتعاون وعلاقات حسن الجوار ، على طول خط الالتقاء بين التحالفين بهدف تعزيز عملية عموم أوروبا .

ورحب الوزراء بالاقترح الذي اشتركت في تقديمه هنغاريا وفنلندا وإيطاليا والذي يتضمن نداء إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تكثف جهودها لتعزيز قضية نزع السلاح في أوروبا .

٧ - ويرى الوزراء أن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في أوروبا ينبغي أن تكون مقترنة بتدابير حازمة لتخفيض الأنشطة العسكرية في مناطق البحار والمحيطات التي تتاخم القارة . وكرروا تأكيد تأييد بلدانهم لاقتراحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الداعية إلى إجراء تخفيض جذري في مستوى المواجهة العسكرية في شمال أوروبا والمنطقة القطبية الشمالية بأسرها وتحويل تلك المنطقة إلى منطقة سلم وتعاون ، وإجراء المفاوضات والمفاوضات والاجتماعات اللازمة بين الدول المعنية لبلوغ تلك الغاية .

وحددوا أيضا على ضرورة تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم مستقر وأمن وتعاون . وقد أعطى المشاركون في الدورة تقييمها ايجابيا للمقترحات التي ترمي الى ذلك وأعلنوا تأييدهم للتنفيذ المطرد والكامل للفروع التي تعالج موضوع الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط من وثيقة هلسنكي الختامية ووثيقة مدريد الختامية . ورحب الوزراء بما يبديه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من استعداد دائم لحب قواته البحرية من البحر الابيض المتوسط - على أساس متبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية - بما في ذلك السفن الحربية التي تحمل أسلحة نووية ، وبالمبادرات السوفياتية الجديدة التي تستهدف الحد من امكانات القوات البحرية الموجودة في البحر الابيض المتوسط ، والتوصل الى اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة الخاصة بهذه المنطقة ، وتحقيق أمن سلامة طرق الملاحة .

٨ - وقيم ممثلو الدول المشتركة في المباحثات نتائج اجتماع وزراء خارجية دول البلقان المعقود في بلغراد تقييمها ايجابيا باعتبارها اسهاما في تخفيف حدة التوتر وتهيئة جو من حسن الجوار والتفاهم المتبادل في منطقة البلقان . وأبدوا الاستعداد الذي أفمحت عنه بلدان البلقان في الاجتماع لمواصلة وتكثيف الحوار الثنائي والمتعدد الاطراف على جميع المستويات ، بما في ذلك اجتماعات القمة ، بهدف تعزيز السلم والتفاهم المتبادل والامن والتعاون في تلك المنطقة .

٩ - ويقيم المشاركون في الدورة أهمية خاصة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح بوصفها أوسع المحافل العالمية تمثيلا في ذلك المجال ، ويرون أن أعمال تلك الدورة ستعزز مفهوم الامن عن طريق نزع السلاح ، فضلا عن الاحكام الأخرى المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المباشرة (الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح) . ويتوقعون أن تحدد الدورة الاستثنائية المقبلة الاتجاهات الرئيسية لنزع السلاح وتميز الامن ، وأن تعطي زخما واضحا لجميع المحادثات الثنائية والمتعددة الاطراف ذات الطبيعة ، وأن تتخذ فيها مقررات لتحسين آليات التفاوض والتشاور في هذا المجال ، وأن تبرز أولا وقبل كل شيء ، فعالية مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، وذلك على أساس تحليل شامل لأهم جوانب سباق التسلح ومحادثات نزع السلاح . ويعلن الوزراء تأييدهم لاعتماد وثيقة ختامية تكون محددة وشاملة قدر الامكان .

١٠ - وأعطى الوزراء تقييما ايجابيا للوشيقة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين بشأن النظام الشامل للسلام والامن الدوليين ، مما سيرسي أساسا لتعزيز الحوار الدولي في هذا المجال . وأعلنوا تأييدهم لمواصلة التشاور مع جميع الدول المهتمة بالأمر بشأن النواحي المختلفة لاقامة ذلك النظام ، وأكدوا ، تحقيقا لهذا الهدف ، الأهمية الخاصة لحل عدد من القضايا العسكرية - السياسية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية المحددة .

١١ - وأكدت الدول المشتركة في الدورة ضرورة أن تحترم جميع البلدان بدقة مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم استعمال القوة أو التهديد بها ، وحرمة الحدود والسلامة الاقليمية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الأخرى ، ووشيقة هلسنكي الختامية فضلا عن قواعد العلاقات الدولية الأخرى .

١٢ - وتبادل المشاركون في الدورة الآراء بشأن يؤر التوتر والنزاع القائمة في العالم . وأكدوا ضرورة الوصول الى تسوية ، سياسية عاجلة لها وأكدوا عزم حكوماتهم على المساهمة بنشاط في ذلك .

وأكد الوزراء من جديد موقف بلادهم بشأن تحقيق تسوية منصفة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط وإشاعة السلم الدائم في تلك المنطقة . ويرون من الأهمية بمكان أن يعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وطالبوا بالإسراع في التحضير للمؤتمر باستخدام امكانيات مجلس الأمن أيضا . وأدان الوزراء أعمال السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة .

وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ فيما يتعلق بالتصاعد الراهن في النزاع العراقي - الإيراني . ودعوا الى زيادة المساعي الدولية من أجل الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونوهوا بالدور الهام للأمم المتحدة وأمينها العام في تسوية ذلك النزاع .

وجرى تبادل الآراء فيما يتعلق بالمحادثات الأفغانية - الباكستانية في جنيف . وأعرب الوزراء عن تأييدهم لسياسة المصالحة الوطنية في أفغانستان ، والتوصل إلى حل سياسي لتلك الحالة بأسرع ما يمكن ، على أساس وقد جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد واحترام استقلاله وسيادته . وطالب الوزراء بانجاز المحادثات الأفغانية - الباكستانية في أقرب وقت ، وتوقيع الوثائق التي تتضمن حلا سياسيا للحالة حول أفغانستان ، مما يتيح بدء انسحاب القوات السوفياتية . وأشاروا إلى أن حل المشاكل الأفغانية الداخلية هو مسؤولية الأفغانيين أنفسهم فقط .

ودعا الوزراء إلى التسوية السياسية العادلة لمسألة قبرص على أساس احترام استقلال جمهورية قبرص ووحدتها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها .

١٣ - وبحث المشتركون في الدورة المسائل المتعلقة بالتعاون فيما بين أعضاء الحلف في مجال السياسة الخارجية ودرجة التعاون بين تلك البلدان في الساحة الدولية وأعلنوا عزمهم على مواصلة تعميقه وتنميته .

وقد عقدت الدورة في جو من الصداقة والتفاهم . وستعقد الدورة القادمة في بودابست .

المرفق الثاني

نداء موجه الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي وجميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا

ان توقيع المعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى لهو حدث ذو أهمية تاريخية في الحياة الدولية وانتصار للسياسة الواقعية . وقد أمكن تحقيق هذا الانجاز بفضل أعمال العديد من الدول والحركات المناهضة للحرب والقوى المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم . والمعاهدة هي تأكيد لجدوى نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

ولست هذه المعاهدة سوى بداية . والأهم من ذلك حالها ، في مجال مون واستغلال جميع التطورات الايجابية التي أتاحت توقيعها ، هي المداومة على جميع جهود الدول كالة لجعل هذه العملية غير قابلة للانتكاس أو التوقف وعقد اتفاقات جديدة بشأن اجراء المزيد من التخفيضات في الترسنات العسكرية ، مما يؤدي الى اقامة توازن عسكري على مستويات أدنى دائما والقضاء على خطر الحرب في أوروبا والعالم ككل .

وتتمثل الفرصة التاريخية لأوروبا الآن في كفالة الامن المستقر بإجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتمغية امكانات الهجوم المباغت الموجودة عند الجانبين وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل من القارة تماما .

وانطلاقا مما تقدم ، ترى الدول الاعضاء في معاهدة وارسو أن من الضروري أن تركز جميع البلدان جهودها على حل المسائل ذات الاولوية الآتية :

- نفاذ وتطبيق المعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى ،

- إبرام معاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، في النصف الاول لسنة ١٩٨٨ ، بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية

الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، فضلا عن اتفاق يتصل بالتقييد الشديد بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصيغتها الموقعة في سنة ١٩٧٢ وعدم الانسحاب منها لفترة سريان مطلق عليها ؛

- الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية والاسراع لتحقيق تقدم نحو هذه الغاية عن طريق القيام - في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن حظر التجارب النووية - بإعداد اتفاقات تتعلق بالتدابير التكميلية للتفتيش ، بهدف الاسراع بالتصديق على المعاهدتين السوفياتيتين الأمريكيتين لسنة ١٩٧٤ و سنة ١٩٧٦ والتوصل الى اتفاق بشأن زيادة خفض قوة التجارب النووية وعددها ؛

- الانتهاء في سنة ١٩٨٨ من صياغة اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها . وينبغي لهذه الاتفاقية أن تتضمن اجراءات موشوقا بها للتحقق والرصد ، بما في ذلك التفتيش الإلزامي بالتحدي ودون امتلاك حق الرفض . وسوف يتسنى تعزيز الانفتاح وتهيئة جو من الثقة بالعمل - في موعد مبكر لا يتجاوز النصف الاول من سنة ١٩٨٨ - على تبادل متعدد الاطراف للبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بصياغة الاتفاقية نفسها .

- الانتهاء بسرعة ، في المشاورات الجارية في اجتماع المتابعة الذي تعقده في فيينا الدول الثلاث والعشرون المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، من عملية تنسيق التفويض بشأن المفاوضات المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال ، والبدء في هذه المفاوضات خلال سنة ١٩٨٨ . وذلك سيسهل ، تبادل البيانات في اقرب وقت ممكن بشأن ما للدول الاعضاء في معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي من قوات مسلحة واسلحة تقليدية في أوروبا . واذ تدعو الدول الاعضاء في معاهدة وارسو الى اجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية مقترنة بتخفيضات في النفقات العسكرية يجريها كل منها ، فإنها تبدي استعدادها لكي تحدد خلال هذه المفاوضات أوجه عدم التماثل والخلل القائمة وعلى النطاق الشامل الاوروبي والنطاق الاقليمي على السواء ولكي تزيلها على أساس التبادل ؛

- البدء في اجراء مفاوضات مستقلة تتعلق بخفض الاسلحة النووية الشعبية في أوروبا ، بما فيها المكونات النووية للوسائل المزدوجة القدرة ، وما يلي ذلك من إزالة لمثل هذه الاسلحة ؛
- قيام ممثلي الدول الاطراف في معاهدة وارسو وفي منظمة حلف شمال الاطلسي بمقارنة بين عقائدها العسكرية ، مع مراعاة الجوانب العسكرية والتقنية ، حتى تضفي طابعا دفاعيا خالصا على العقائد والمفاهيم العسكرية لدى كل من الحلفين وأطرافهما ؛
- القيام ، في المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، بتطوير وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة المعتمدة في مرحلته الاولى ، إلى جانب القيام بوضع جيل جديد من تدابير بناء الثقة والامن ، يتضمن الحد من عدد ونطاق التمرينات العسكرية ، وتوسيع نطاق هذه التدابير لتشمل القوات البحرية والجوية ؛
- إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في البلدان . وتخفيض الاسلحة وتعزيز الثقة في أوروبا الوسطى وشمال أوروبا ، وإنشاء ممر خال من الاسلحة النووية ومنطقة ثقة في أوروبا الوسطى . وتخفيض مستوى التسلح على طول الخط الفاصل بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، والشروع في عملية تقييد للأنشطة العسكرية وتخفيض مستوى المواجهة العسكرية في شمال أوروبا وجنوبها . وتحويل منطقة البحر الابيض المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون ؛
- بدء مفاوضات ، تشترك فيها الدول ذات القوات البحرية الرئيسية ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فضلا عن الدول الاخرى المهتمة بالموضوع ، وتتناول تقييد وحظر أنشطة الاساطيل البحرية في مناطق مائية يتفق عليها ، والحد من أسلحة البحرية وتخفيضها ، وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة بحيث تشمل البحار والمحيطات حماية لسلامة الملاحة وحريتها ؛
- إعلان وقف ، اختياري ، للزيادة في النفقات العسكرية للدول الاطراف في

معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي لمدة سنة أو سنتين ، بهدف تخفيضها
تخفيضات أخرى فعالة ؛

- تكثيف الاعمال ذات الطابع العملي ، وذات المعنى في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، بهدف اعتماد تدابير محددة تؤدي إلى فرض حظر كامل عام على التجارب النووية وإلى نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وينبغي لذلك أن يتم بشكل يسمح للمفاوضات الثلاثية والمتعددة الاطراف المتعلقة بهذه المسائل بأن تكمل بعضها بعضا وأن تستهدف تحقيق هدف مشترك .

وبغية التوصل إلى اتفاقات في جميع هذه المجالات وتنفيذها بنجاح ، يصبح من الهام جدا كفاءة قدر أكبر من المراحة وإمكانية أوسع للتنبؤ في المجال العسكري ، وتبادل المعلومات الضرورية وإنشاء نظام صارم فعال للمراقبة والتحقق من الالتزامات التي قطعها جميع الاطراف على نفسها .

إن تحقيق هذه الاهداف سيساعد على زيادة تحسين الحالة في القارة ، وتحقيق تخفيض جدي في الخطر العسكري ، وتعزيز الثقة وتشجيع التعاون المتعدد الاطراف في اوروبا .

إن وزراء خارجية البلدان الاطراف في معاهدة وارسو يعمدون تأكيد اقتراحات حكوماتهم فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية وسحب القوات الاجنبية من اقاليم البلدان الاخرى ، ويشددون على أنه إذا ما تم تنفيذ هذه الاقتراحات فإنها ستشكل مساهمة كبيرة في تعزيز الاستقرار والامن في اوروبا وفي العالم .

إن جميع أنحاء العالم تشهد تعاظم الاقتناع بضرورة عدم شن حرب نووية أبدا ، وبأنه لايمكن كسب هذه الحرب أبدا ، وبضرورة منع جميع الحروب ، سواء كانت نووية أو تقليدية ، وبأن إقرار السلم المضمون يتطلب إظهار تفكير سياسي جديد ، واتباع نهج جديد إزاء قضايا الحرب والسلم ، ويفترض مسبقا إزالة جميع الأسلحة النووية ونبذ مفهوم "الردع النووي" وسياسة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات فيما بين الدول .

وينبغي ألا يستعاض عن الأسلحة المزالة أو المخفية في إطار عملية نزع السلاح بالأسلحة أخرى ، وينبغي إقامة المواثيق أمام أي استئناف لسباق التسلح . فأي لجوء إلى الكار "التمويه" ، وتطوير وابتداع الوسائل الحربية الجديدة ، سواء كانت نووية أو كيميائية أو تقليدية ، هو أمر يعارض المصالح الأساسية للأمم الأوروبية التي تناضل لتخليص القارة من الأسلحة المخزونة فيها .

والدول الأطراف في معاهدة وارسو تناشد الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وجميع الأمم الأوروبية ، بل وتطلب إليها بالبحاج ، أن تستغل هذه الفرصة التاريخية وأن توحد جهودها لتحقيق مزيد من التقدم ، في مجال نزع السلاح وتعزيز الأمن والتعاون في جميع المجالات . أما الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، فإنها ستبذل أقصى جهدها لتحقيق ذلك .
